

تقرير المراجع المستقل إلى المساهمين في شركة ميار القابضة (شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة ميار القابضة، شركة مساهمة سعودية ("الشركة")، والشركات التابعة لها (يُشار إليهم جميعًا بلفظ "المجموعة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، والقوائم الموحدة للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

عدم التأكد الجوهري المتعلق بمبدأ الاستمرارية

نلفت الانتباه إلى الإيضاح ٢ حول القوائم المالية الموحدة المرفقة، والذي يشير إلى تكبد المجموعة صافي خسارة قدرها ٥٦,١ مليون ريال سعودي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، ونتج عن ذلك خسائر متراكمة قدرها ٤٥,٧ مليون ريال سعودي تمثل ٧٦٪ من رأس المال، بالإضافة إلى صافي خسارة غير محققة ناتجة عن احتياطي ترجمة العملات الأجنبية قدرها ٦٦,٦ مليون ريال سعودي (٢٠٢٤: ٧٠,١ مليون ريال سعودي). علاوة على ذلك، وكما في ذلك التاريخ، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ قدره ١٨١ مليون ريال سعودي (٢٠٢٤: ١٨٩ مليون ريال سعودي). وتشير هذه الأحداث والظروف، بالإضافة إلى الأمور الأخرى المبينة في إيضاح ٢ حول القوائم المالية الموحدة المرفقة، إلى وجود عدم تأكد جوهري قد يثير شكاً جوهرياً حول مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. لم يتم تعديل رأينا بخصوص هذا الأمر.

أمور المراجعة الرئيسية

إن أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)
إلى المساهمين في شركة ميار القابضة
(شركة مساهمة سعودية)

أمور المراجعة الرئيسية (تتمة)

كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا	أمر المراجعة الرئيسي إمكانية استرداد الشهرة
<p>تضمنت إجراءات مراجعتنا، من بين أمور أخرى، ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم مدى ملاءمة تخصيص الإدارة للشهرة إلى الوحدات المدرة للنقدية ذات الصلة. • تقييم مدى اكتمال ودقة القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المدرجة كجزء من اختبارات الانخفاض في القيمة. • بمشاركة خبراء تقييم داخليين، حيثما كان ذلك ضرورياً، تضمنت إجراءاتنا المنفذة بشأن نماذج تقييم الإدارة ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> ○ تقييم مدى ملاءمة طرق التقييم المستخدمة من الإدارة، بما في ذلك المنهجية المتبع لتحديد القيم النهائية، واختبار الدقة الحسابية والسلامة المنطقية للنماذج؛ ○ تقييم مدى توافق مدة فترات التوقعات مع دورة التخطيط المالي للإدارة، ومدى توافق التدفقات النقدية المتوقعة والافتراضات الرئيسية مع الخطط المالية المعتمدة؛ ○ تقييم مدى معقولية التدفقات النقدية المستخدمة في عمليات التقييم، بما في ذلك الافتراضات الأساسية المتعلقة بالإيرادات والهامش والتكاليف، من خلال مقارنتها بالنتائج التاريخية، حسب الاقتضاء؛ ○ تقييم مدى معقولية معدلات النمو طويلة الأجل المستخدمة في تحديد القيم النهائية، وكذلك معدلات الخصم، من خلال مقارنتها ببيانات السوق القابلة للملاحظة؛ و ○ إجراء تحليلات الحساسية التي أخذت بعين الاعتبار أثر التغيرات في الافتراضات على نتيجة تقييم الانخفاض في القيمة. • تقييم مدى كفاية الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاح عن الافتراضات والأحكام الرئيسية والحساسية. 	<p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت القيمة الدفترية للشهرة ٤٧,٣٥ مليون ريال سعودي (٢٠٢٤: ٤٧,٣٥ مليون ريال سعودي). وتتعلق الشهرة بالاستحواذ على شركة التركيبات والتشغيل والصيانة السعودية للمقاولات وشركة المصاعد الذكية.</p> <p>حددت الإدارة أن الشهرة لها عمر إنتاجي غير محدد، وقامت بإجراء التقييم السنوي للانخفاض في قيمة الشهرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والتي تتطلب إجراء اختبار سنوي للشهرة التي لها عمر إنتاجي غير محدد للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها، وذلك بغض النظر عما إذا كانت هناك أي مؤشرات على الانخفاض في القيمة.</p> <p>ونظراً لتخصيص الشهرة للوحدات المدرة للنقدية ذات الصلة، تم إجراء تقييم الانخفاض في القيمة بمقارنة القيمة الدفترية لكل وحدة من الوحدات المدرة للنقدية، بما في ذلك الشهرة، مع قيمتها القابلة للاسترداد.</p> <p>تضمنت النماذج أحدث الخطط المالية المعتمدة من إدارة الشركة ومجلس الإدارة، وشملت توقعات لفترة خمس سنوات والقيم النهائية المفترضة بعد ذلك.</p> <p>تضمنت المدخلات والافتراضات الرئيسية المستخدمة لتحديد القيمة الحالية ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات ذات الصلة. • التدفقات النقدية خلال فترة التوقعات لخمس سنوات، بما في ذلك الافتراضات الأساسية المتعلقة بالإيرادات والهامش والتكلفة. • معدلات النمو النهائي؛ و • معدلات الخصم. <p>دعم التقييم الذي أجرته الإدارة القيمة الدفترية للشهرة، ولم تكن هناك حاجة إلى إثبات أي انخفاض في القيمة.</p> <p>لقد اعتبرنا هذا الأمر من أمور المراجعة الرئيسية نظراً للتقديرات والأحكام الهامة التي تدخل في تحديد القيمة القابلة للاسترداد، وكذلك عدم التأكد الملازم للتوقعات والافتراضات الأساسية.</p> <p>تم الإفصاح عن السياسة المحاسبية للمجموعة بشأن الشهرة في إيضاح (أ)، وتم الإفصاح عن التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة المتعلقة بالانخفاض في قيمة الشهرة والإفصاحات ذات الصلة في إيضاح 6 و 1 حول القوائم المالية الموحدة المرفقة.</p>

تقرير المراجع المستقل (تتمة)
إلى المساهمين في شركة ميار القابضة
(شركة مساهمة سعودية)

أمور المراجعة الرئيسية (تتمة)

أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا
<p>إثبات الإيرادات</p> <p>خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، قامت المجموعة بإثبات إجمالي إيرادات قدرها ٣٩٩ مليون ريال (٢٠٢٤: ٤٤٧ مليون ريال سعودي).</p> <p>وتمثل الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء لتركيب المصاعد والسلالم الكهربائية أحد مصادر الإيرادات الهامة للمجموعة. وتقوم المجموعة بإثبات الإيرادات من هذه العقود باستخدام طريقة نسبة الإنجاز. ويتطلب تحديد نسبة الإنجاز استخدام الأحكام والتقديرات الهامة مثل تقييم التكاليف المتكبدة إلى التكلفة الإجمالية للعقود وآلية تحديد العقود الخاسرة. وتتضمن الإيرادات والتكاليف المتعلقة بالعقد تقديرات حيث أن إجمالي تكلفة العقد تعتمد على عوامل مختلفة من بينها تقدير تكاليف المواد والعمالة.</p> <p>لقد اعتبرنا هذا الأمر من أمور المراجعة الرئيسية حيث أن نسبة الإنجاز تتضمن استخدام الأحكام والتقديرات الهامة من قبل إدارة المجموعة.</p> <p>تم الإفصاح عن السياسة المحاسبية للمجموعة بشأن إثبات الإيرادات في إيضاح ٥(ف)، وتم الإفصاح عن التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة المتعلقة بإثبات الإيرادات في إيضاح ٦، وتم تقديم الإفصاحات ذات الصلة بالإيرادات في إيضاح ٢٥ حول القوائم المالية الموحدة المرفقة.</p>	<p>تضمنت إجراءات مراجعتنا، من بين أمور أخرى، ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم آلية تقدير المجموعة (بما في ذلك الموافقة على ميزانية العقد ومراقبة تكاليف المشروع وأنشطته، ومراجعة الإدارة وموافقة العميل على مرحلة الإنجاز المحققة في المشروع)، المستخدمة في تحديد مبالغ الإيرادات والتكاليف المثبتة في القوائم المالية الموحدة. • التحقق، على أساس العينة، من الشروط التعاقدية وحالة العمل لعقود العملاء، إلى جانب مناقشة الإدارة والتحقق من إثبات إيرادات العقود وفقاً لنسبة الإنجاز لكل عقد والتي يتم قياسها بمرحلة إنجاز الأنشطة المادية. • تنفيذ إجراءات تحليلية لمقارنة الإيرادات وإجمالي هامش الربح مع ما تم التقرير عنه في الفترات السابقة لتحديد التقلبات الجوهرية والحصول على تفسير من الإدارة حول تلك التقلبات. • تقييم مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة مع أخذ طبيعة وقيمة الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع العملاء وتوقيت إثباتها بعين الاعتبار.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٥

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٥، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجع الحسابات حولها. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٥ متوفر لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية الموحدة تلك المعلومات الأخرى، ولن نُبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي حولها. وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عند توفرها، وعند القيام بذلك يتم الأخذ في الحسبان ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

وعندما نقرأ التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٥، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري، فإننا نكون مطالبين بالإبلاغ عن الأمر للمكلفين بالحوكمة.

تقرير المراجع المستقل (تتمة) إلى المساهمين في شركة ميار القابضة (شركة مساهمة سعودية)

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والاصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريفٍ جوهري موجود. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهريّة، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر وجود تحريفات جوهريّة في القوائم المالية الموحدة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

تقرير المراجع المستقل (نتمة)
إلى المساهمين في شركة ميار القابضة
(شركة مساهمة سعودية)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (نتمة)

- استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا حول المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على ما يكفي من أدلة مراجعة ملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة حسابات المجموعة. ونظل المسؤولون الوحيدين عن رأينا في المراجعة.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

كما أننا نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، ونبذلهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يعتقد تأثيرها بشكل معقول على استقلالنا، وتقديم ضوابط الالتزام ذات العلاقة، إذا تطلب ذلك.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، وبناءً على ذلك تعد هي أمور المراجعة الرئيسية. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما - في ظروف نادرة للغاية - نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أن التبعات السلبية للإبلاغ عنها تفوق - بشكل معقول - المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، تجاوزت الخسائر المتراكمة للشركة نصف رأس مالها، وبناءً عليه، فإن مجلس إدارة الشركة بصدد اتخاذ الإجراءات اللازمة للامتثال للمتطلبات المنصوص عليها في المادة ١٣٢ من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية وبحسب ما تنص عليه هيئة السوق المالية.

عن اللعيد واليحيى محاسبون قانونيون



تركي عبد المحسن اللعيد
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٤٣٨)

الرياض: ١١ شوال ١٤٤٧ هـ
(٣٠ مارس ٢٠٢٦)